يباع فيها فاذا ما عترضا  بان هذا ليس كنوا فرضا
فيمكن الحمل على رضى الولي  اولا ولي في البين امرهايلي
وقد حكى في المشكلات ونقل  لغير مدخول بها قالوا تحل
من غير تحليل واما صحق  تنكح زوجا غيره باقي
في قول غيرهما ولكن ذا لا  يستعمل امره على من عقلا
اذا المراد منه ان يطلقا  بالعطف او بغيره مفرقا
كان يقول طالق وطالق  وطالق وان يقول طالق
مكررا ذاك ولم تبلا  لاجملة يوقعهن باتبعات
لاجل ان يوافق الذي ذكر  في سائر الكتب مثل ما استطر
لو بالثلاث امرأة قد طلقت  ثم تزوجت بزوج شرطت
عليه انه لها يجامع  ثم يطلقها ولا ينازع ،

لاجل

لاجل حلها لذاك الاول  ثم تزوجت علي ما قد تلي
من ذلك الشرط الذي قد ذكرا  فان ذا النكاح مع شرط جرا
كلاهما يا صاح جائزان  عند ابي حنيفة النعمان
قال ابي الثاني عن الطلاق  يجبره القاضي على الاطلاق
فان يكن طلق وهو راضي  او كان ذا صار بامر القاضي
حللت بلا شك لذاك الاول  وان هذا الحكم واضح جلي
طلقها الزوج وبعد ما انفصل  تزوجت بغير كفو ودخل
ذاك بها وبعد هذا طلقا  فلا يحل صاح قالوا مطلقا
نكاح هذه لذاك الاول ،  اصلا على المختار فاروا انقل

## من كتاب العدة

وعدة النسا على الاطلاق  من جهة الموت او الطلاق

Copyright © King Saud University